

أحكام الخلع في الإسلام

الحمد لله ، والصلوة والسلام على رسول الله ، أما بعد ...

فقد جعل الله تعالى طرقاً ووسائل وحلول شرعية لخلافات الزوجية ، وجعل سبلاً لخلاص الزوجة من زوجها إذا لم ترضه أو كرهت خلقه ؟

وذلك عن طريق الخلع ، فقد جعل الله للمرأة أن تنفك عن زوجها إذا لم يطلقها ، فالطلاق بيد الرجل ، وللمرأة الخلع إذا استوفى الشروط ؟

وهنا سيكون الكلام على بعض أحكام الخلع في الشريعة الإسلامية ؟

فالخلع لغة : مأخوذ من خلع الثوب .

وهو بالضم (الخُلُع) اسم . وبالفتح (الخَلْع) المصدر ، وله معانٍ كثيرة وواسعة في اللغة العربية .

وأما في الاصطلاح فهو : فراق الزوج زوجته بِعُوض بالفاظ مخصوصة .

مشروعيته في الإسلام :

تأتي مشروعيته في الإسلام من أدلة ونصوص شرعية منها :

قوله تعالى :

{وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ سِبْعًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمُ أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ} (آل عمران: 229)

ومن السنة قصة امرأة ثابت بن قيس رضي الله عنه وعنها ما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنها :

(أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت :

يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعتب عليك في خلق ولا دين ، ولكنني أكره الكفر في الإسلام .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتردين عليه حديقته ؟

قالت : نعم .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أقبل الحديقة ، وطلقتها تطليقة .

وفي رواية له أنه عليه الصلاة والسلام قال : فَتَرَدَّدَنِ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ ؟

فقالت : نعم . فَرَدَّدَتْ عَلَيْهِ ، وَأَمْرَهُ فَقَارَقَهَا)

وقد أجمع الأئمة على جوازه ، قال ابن عبد البر : ولا نعلم أحداً خالقه إلا بكر بن عبد الله المزنبي ، وزعم أن الآية منسوخة .

الأسباب التي يصح معها الخلع :

1- أن يكون ضيف الدين مرتكباً للكبائر ، ولا تصر علىه .

2- أن تكون المرأة كارهة لخلق زوجها ، وأن يكون دميم الخلقة ونحو ذلك .

3- أن تكرهه لسوء خلقه وتعامله .

4- إذا عضلها فلم يطلقها بل يجعلها كالمعلقة .

5- أن تكرهه لكبره ، وعدم قيامه بواجباتها .

6- أن تخاف الزوجة الإثم بتركها حقوق الزوج .

شروط الخلع :

1- أن يكون من زوج يصح تصرفه . وهو المميز العاقل .

2- أن يكون على عوض تدفعه المرأة للزوج لكي تنفك منه .

3- أن يكون منجزاً غير معلق .

4- أن يقع على جميع الزوجة .

5- أن لا يكون الخلع نتيجة مضاراة من قبل الزوج لكي تخالعه وترد عليه ما دفعه لها .

وفي ذلك يقول تعالى :
﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَدْهِبُوا بِعَضٍ مَا آتَيْمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِنَّ بِفَاحِشَةً مُّبَيِّنَةً﴾
(النساء: 91)

إذا لم تأت بفاحشة ، ولم تنشر ، ولكن لمضارة منه صح الخلع .

6- أن لا يقع بلفظ الطلاق .

7- أن لا ينوي به الطلاق .

8- أن لا يقع حيلة لإسقاط يمين الطلاق .

إذا توفرت هذه الشروط جاز للمرأة أن تطلب الخلع ، وإذا لم يكن هناك دواعي شرعية للخلع فإنه يحرم على المرأة أن تطلب الطلاق من زوجها ، لقوله صلى الله عليه وسلم :

(أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة)

رواہ الحمسة إلا النسائي

الفاظ الخلع



للخلع صريح وكناية ،

فاما **الصريح** : فيكون بلفظ الخلع ، والفسخ ، والفداء ، فيقول خالعتك مثلاً .

واما **الكناية** قوله : باريتك وأرأتك وأبنتك . لا يقع بها إلا بنية أو قرينة دالة عليه .

عدة المخالعة :



اختلف العلماء في ذلك :

فمن قال إن الخلع طلاق قال تعتد عدة المطلق ثلاث حيض ،

وعلى قول من قال إن الخلع فسخ فإن عدتها حيضة واحدة .

ولعل الراجح والله أعلم : أنها تعتد بحيضة واحدة ،

وقال به كثير من العلماء كابن القيم وغيره ؛ لما رواه أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما
أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عدتها حيضة .

الحكم إذا أحبت الرجوع إلى زوجها



يصح الرجوع للزوج بشروط :

أن لا يكون قد استكمل عدد الطلاقات ، وذلك إذا خالعها بلفظ الطلاق .

أن يكون بعقد جديد ، ومهر جديد .

فمتنى كانت الشروط السابقة متوفرة مع شروط النكاح جاز لهما الرجوع .

تبنيهات



• يصح الخلع في أي وقت .

• يصح الخلع بغير عوض مع الكراهة .

• يصح العوض بأكثر مما أعطاها مع الكراهة .

• إذا خالعته على رضاع الولد ستين صح .

• إذا خالعته على إسقاط نفقة الحمل صح .

• ما صح مهراً صح للخلع .

• الخلع بلفظ صريح الطلاق أو كنایته وقصد به الطلاق يكون طلاق باisen ،
وإن كان بلفظ الخلع أو الفسخ أو الفداء ولم ينوه طلاقاً كان فسخاً لا ينقص عدده الطلاق .

والله تعالى أعلم



تقول السائلة :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

جزاك الله ألف خير وجعله الله لك في ميزان حسناتك
عندى سؤال ياشيخ : هل يجب الخلع بوجود ولی أمر المخلوعة أو ما ينوب عنه ؟
وعلیکم السلام ورحمة الله وبرکاته
وجزاك أختنا الفاضلة

أعلمی رحمنی الله وإياك بأن الخلع بيد المرأة والحديث الذي هو أصل في هذه المسألة ، فأول امرأة خلعت نفسها في الإسلام وهي فاطمة بنت قيس لم تتحجج لولي أمرها بل رفعت الأمر إلى ولی أمر المسلمين (النبي الكريم صلی الله عليه وسلم) وقتها فلا يستحب في الشهادة كالطلاق والعله في شهادة شهود أو حضور الولي حتى لا يتراجع الزوج في طلاق المرأة لأن الأمر بيده

وحيث أن الأمر يختلف في المخلوعة والقول فيه قولها فيسقط هذا الشرط مع أن الأفضل والأول والمعتارف عليه وجود ولی أمرها وهذا سوف يكون معلوم لأنها مخلوعه وسوف تعتمد بيت أهلها وليس بيت زوجها .
والله أعلم

كاتب المقالة : الشيخ / محمد فرج الأصفر
تاريخ النشر : 07/01/2011
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com